نص حوار المستشار محمود مكي مع التليفزيون المصري

الأحد 2 ديسمبر 2012 12:12 م

نافذة مصر

الدستور الحالي هو أفضل مشروع دستور ظهر على الساحة

الرئيس حرص على استقلال القضاء وبعده عن الحياة السياسية

اطمئن القضاة ان الرئيس تعهد بعدم استخدام هذا الاعلان الدستوري علمًا أن مدة الإعلان الدستوري المتبقية في عمره 13 سبق وأن حذرت القضاء يسيس ويدفع به في معترك السياسة

نشرت الصفحة الرسمية للمتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية النص الكامل لحوار نائب رئيس الجمهورية المستشار محمود مكي مع التلفزيون المصري - والذى يذاع كاملا عقب نشرة أخبار التاسعة - وأكد فيه نائب الرئيس المصري أنه كقاض راوده قلق من الإعلان الدستوري إلا أنه يعلم أن الهدف منه كان الحرص على استقلال القضاء وبعده عن الحياة السياسية بالإضافة لحصوله على إجابات شافية من رئيس الجمهورية من خلال تفسيره للإعلان الدستوري مضيفًا أن المدة الباقية لاستخدام الإعلان هي 13 يومًا فقط معتبرًا ذلك من أهم الاسباب التي تبعث على الاطمئنان للقضاة

كما أشاد "مكي" بمشروع الدستور الحالي هو أفضل مشروع دستور برز على الساحة المصرية مشيدًا بالجهد الذي بذل فيه من قبل أعضاء اللجنة مبديًا رضاه حول هذا الجهد وحول كل ما شاب عملية الدستور من آليات في وضعه خلال 6 أشهر وكذلك في إعلان تاريخ الاستفتاء في ظل الظروف التي تحياها مصر وفي ظل الإعلان الدستوري الذي استفتي عليه الشعب مشيرًا إلى أن رئيس الجمهورية يحكم بموجبه وإلي نص الحوار

س- ما رؤية السيد المستشار محمود مكى كقاضي أحد رموز تيار استقلال القضاء في مصر للإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر الماضي ؟

ج- هذا السؤال يعد من أصعب الاسئلة التي يمكن توجه لي خصوصًا وأنا موجود في موقعي كنائب لرئيس الجمهورية وأنت تسألني بصفتي كقاضي ومع ذلك لن أتخلى عن صراحتي أبدًا وسأقول رأيي بمنتهى الصراحة كقاضي لا بد لأي قاضي حريص على استقلال القضاء أن يقلق من اطلاعه على نص الإعلان الدستوري الصادر يوم 21 نوفمبر أن يقلق على ضمانات استقلال القضاء وصلاحيات القضاة و الصيغة التي ورد بها الإعلان الدستوري قد تحمل هذا المفهوم وهذا القلق ولذلك قلت إن القلق مبرر لدى القضاة لكن هناك فرق شاسع بين الاطلاع على أسباب وبواعث القرار وهذا الذى تمكنت منه بحكم موقعي، وذلك شعوري اختلف وأنا أعرف الدوافع والأسباب التي دفعت السيد الرئيس لإصدار هذا الإعلان الدستوري اثناء وجودي خارج مصر حيث كنت في باكستان وكنت من أحرص الناس على الاطلاع على الاسباب والدوافع التي كنت أعرف مسبقًا بعضها واطلعت على تفاصيلها من سيادته

ما أريد التأكيد عليه أنني وجدت إجابة شافية من السيد الرئيس وتأكدت من أن الهدف كان إبعاد القضاة عن السياسة وتجنيب القضاة من أن يتم استخدامهم لضرب مؤسسات الدولة وأنا أثق في صدق السيد الرئيس وجربت التعامل معه خلال الفترة الماضية وكنت قلق أيضا من سلطة التشريع الاستثنائية والتي يجمع بينها وبين السطلة التنفيذية وتعهده بعدم إساءة استخدام سلطة التشريع وصدق في وعده ولم يستخدم سلطة التشريع إلا في تحقيق الصالح العام وعند إصداره هذا الإعلان الدستوري برغم تحفظي على العبارات التي وردت به والتي تحمل معانى تثير مخاوف القضاة بحق وأيضا تحفظي على بعض المواد التي لا داعى أطلاقًا لتضمينها في الإعلان الدستوري لأنه يملك من الصلاحيات والاختصاصات ما يغنيه لو استخدمها عن المواد التي استخدمها في هذا الاعلان الدستوري إلا أننى أؤكد

كقاضي وأبدي رأيي كقاضي أيضا أن السيد الرئيس بهذا الصدق وبهذا الوضوح تعهد لي بعدم إساءة استخدام سلطة النصوص الموجودة فى الإعلان الدستوري لأنه اكد في أكثر من مرة أنه يحرص على استقلال القضاء وعلى ضمان نزاهته وحصانته وانه ينأى بالقضاء تماما عن معترك السياسة

وسبق أن حذرت أنا في أزمة النائب العام في المرة السابقة بأن القضاء يسيس ويدفع به في معترك السياسة من يحب القضاة ومن يحب وطنه يعتين عليه أن يحافظ على القضاء بعيد عن معترك السياسة

س- نفهم هذا الكلام في إطار التصريحات التي صرحت بها بالأمس أن غضبة القضاة كانت مبررة ؟

ج- نعم وانا أعنى أي قضاه قضاة تيار الاستقلال عبروا بشكل محترم وبشكل لائق عن رأيهم في الإعلان الدستوري من خلال بيان أصدروه موقع من 20 قاضي من قضاه تيار الاستقلال كلهم شاركوا سابقًا في الدفاع عن استقلال القضاء فهم اصحاب مبادئ ويعرفون متى يتوقف الاحتجاج فنحن هددنا في 2005 و 2006 بتعطيل العمل والامتناع عن الإشراف على الاستفتاء واعتصمنا في نادي القضاة ولم يتعطل العمل او مصالح المواطنين ساعة واحدة رغم إجماعنا على الاعتصام إلا أننا حرصنا على آداء واجبنا وقلنا لن نخذل شعبنا وقلنا إن المواطن لن يدفع الثمن حرصًا على هذا وكانت أعلى نسبة فصل في القضايا في تاريخ القضاء كله كانت في الشهر الى كان فيه اعتصام القضاء

قلت إن الغضب مبرر ولكن الغير مبرر إن القضاة ينخرطوا في العمل السياسي ويتجاوزون فى حدود إعلان الغضب أو إيصال الرسالة إلى السيد الرئيس على الاحتجاج أو المخاوف من التغول على السلطة القضائية وكان فيه سقف محدود يحترم فيه القضاة أنفسهم .

أتذكر في عام 2006 كان لنا وقفة احتجاجية حاولنا أن تتم داخل القضاء العالي وبرغم وعد السيد رئيس محكمة الاستئناف في هذا الوقت بفتح المحكمة يوم عطلة أغلق باب المحكمة في وجه القضاة ووقفنا في الشارع وقفه مهيبة جدًا وصامته ورفضنا أن يتدخل أي أحد من غير القضاة وحرصنا على أن يقف القضاة بمفردهم للتعبير عن الرأي بشكل لائق ومحترم لا هتاف ولا لافتات ولا صياح بقدر كبير جدا من الاحترام للمحافظة على هيبه القضاء وما حصل في الفترات السابقة مظهر آخر ارفضه تمامًا

نعم اتحفظ على الإعلان الدستوري وأبدي مخاوف حقيقية من أن يتم استخدامه للتدخل في شئون القضاة او الانتقاص من صلاحياتهم واطمئن القضاة ان الرئيس تعهد بعدم استخدام هذا الاعلان الدستوري علمًا أن مدة الإعلان الدستوري المتبقية في عمره 13 يوم وينتهى تمامًا ويزول أثره

س- ما هي التطمينات التي قلت سيادتكم أن السيد الرئيس توجه بها إلى القضاة ؟

ج- السيد الرئيس فوجئ بأن المعاني والألفاظ الواردة في الإعلان فسرت بشكل مخيف ولم يكن يتخيل أن القضاة سيعتبرون أن تفسير العبارات الواردة فيه بأنها عدوان على القضاة وتصور أنها نوع من أنواع الحماية بالتحصين المعنى حتى ينأى بالقضاة بعيدًا عن المعترك السياسي للحفاظ على مؤسسات الدولة ولما فوجئ أن السادة أعضاء مجلس القضاء الأعلى لديهم تحفظ على النص الوارد في الإعلان شرح لهم المقصود به وعرض عليهم كلمة كلمة وأقروا كل كلمة وردت فيه واطمئنوا واصر الرئيس على أن تصاغ في بيان

س- هل ترى سيادتكم أن موعد الاستفتاء كان مناسب ؟

فكرة تحديد موعد ليست مسألة اختيارية للسيد الرئيس ولكن هذا نفاذًا للمادة 60 الواردة في الإعلان الدستوري الصادر يوم 30 مارس 2011 وهو الإعلان الذي يحكمنا للآن والتي يلتزم بها السيد الرئيس حيث أوجبت المادة على الرئيس أن يقوم بتحديد موعد الاستفتاء خلال 15 يومًا من تاريخ انتهاء الجمعية من عملها والجمعية هي التي فاجئتنا جميعًا بإنهائها عملها قبل الموعد المحدد وأكبر دليل على عدم الاتفاق على الموعد أن السيد الرئيس نفسه أصدر في الإعلان الدستوري من ضمن البنود نص يعطي مهلة وفترة أكبر للجمعية الدستورية لا يوجد صلة ولا ترتيب بين الرئيس وأعضاء الجمعية التأسيسية التي كانت تعمل بحرية كاملة ودون أي تدخل فكان يجب على السيد الرئيس أن يصدر قراره بتحديد موعد وهو اختار الحد الأقصى رغم أن الإعلان الدستوري يعطيه الحق في اجراء الاستفتاء في اليوم التالي على انتهاء الجمعية فهو ينص على أنه خلال ولكنه اختار الحد الأقصى فهو حرص على تبصير الناس من خلال تلك المهلة الأسبوعين الحد الأقصى لكي يتمكن الناس من الاطلاع على الدستور وما جاء فيه من مواد يكون في حوار مجتمعي لأن الأمر في النهاية يعود لإرادة الأمة وهي التي ستسود وتسري

س: سؤال أوجهه إليك كأحد شيوخ القضاء المصري ما رؤيتك في مشروع الدستور ؟

الدساتير لا يمكن أن تحقق قدر من التطابق في الآراء فهي تعبير عن عدة رؤى مختلفة ولكن في الحقيقة أنا تابعت باهتمام شديد الدستور خصوصًا في ملخصه الذي تم عرضه خلال الجلسة الأخيرة التي سهرنا جميعًا معها حتى الصباح لنتابعها وبعد المشهد الذي شهدته في هذا اليوم وبعد ما تناوله الإعلام بأن كل القوى انسحبت وأن تيار واحد انفرد وحده بهذا الدستور بعد هذا كله أقول إن كان هذا المنتج ناتج عن هذا التيار وحده فهو يستحق الحقيقة منا كل التكريم لأني لاحظت أن البعض أثار في الجلسة الأخيرة محاولة تعديل لبعض النصوص التي كانت تمت صياغتها بشكل توافقي مع كل التيارات التي كانت ممثلة في الجمعية وتصدت الجمعية "باقي الاعضاء" لهذا المقترح وأبقت كل ما تم الاتفاق عليه كما هو ولم يتم انتهاز فرصة انسحاب الاعضاء من أصحاب الآراء المخالفة أو المغايرة لتعديل النصوص السابق الاتفاق عليها وقيل بالحرف الواحد "هما أخلوا بالتزامهم وأحنا ملتزمين بما اتفقنا عليه وتوافقنا عليه ومش هنغيروا "

منتج الدستور بكل المقاييس أفضل خطوة للأمام أفضل من دستور 1971 خاصة في باب الحقوق والحريات وسلطات الرئيس والحد منها وخصوصًا في وضع آلية لتغيير الدستور نفسه لما تعرف حضرتك أن هذا الدستور غير مخلد وأنا حذرت أو نبهت لمن انشغل بفكرة عودة البرلمان للفترة الحالية قلت لهم انشغل بتحضير نفسك للانتخابات البرلمانية جهز نفسك للانتخابات القادمة يستطيع البرلمان بخمس أعضاءه اقتراح تعديل الدستور روحوا حضراتكم انشغلوا بالانتخابات وخاطبوا ود الشعب لتفوزوا بمقاعد البرلمان لكي تصبح لكم كلمة مسموعة لأن الحكم هو للشعب الحكم هو للأمة والشعب هو مصدر السلطات

أتمنى أن يحدث قدر من التوافق ما بين الأمة من خلال الحوار الدائر بين كافة أطراف المجتمع والقوى السياسية لأننا في فترة حرجة فعلًا ونحتاج لنتقدم خطوة للأمام كان من السهل علي أني انسحب وأتوارى وانصرف لعملي السابق ولكني فضلت البقاء واستشعرت خطورة المرحلة التي نمر بها ربما يستطيع أي شخص فينا أن يمد يده ويقدم دعمه لنمر من تلك المرحلة

س: هل حضرتك مستريح للإجراءات التي تمت من أجل إمرار هذا المشروع؟

أنا أرى في ظل الظروف الموجودة والاحتقان السائد وتعلية سقف المبالغات التي حصلت في ظل حالة الاستقطاب وتشويه كامل لمنتج أجده على درجة عالية جدًا من الأهمية في أنه يحاط بقدر من العدالة في تقييمه أنا راضي تمامًا عن هذ المنتج وأقدر الجهد الذي بذل فيه وإخلاص أعضاء الجمعية الذين أفنوا ساعات طويلة وأيام من عمرهم على مدار 6 أشهر لكي يقدموا لمصر أفضل ما يمكن الوصول إليه في هذه المرحلة لتحقيق غد أفضل إن شاء الله

س: كلمة أخيرة لجموع القضاء وكأحد من رموز هذا التيار ورموز الجماعة الوطنية التي نعتز بها؟

الكلمة لزملائي القضاة أعتقد أن حضراتكم أدرى الناس بهذه المرحلة أنتم غيورين طوال عمركم كان لكم الفضل في الحفاظ على هذا الوطن وكان لكم الفضل في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم والآن نحن في أمس الحاجة لجهد القضاة المخلصين الشرفاء للدفاع عن مستقبل ابنائنا ومستقبل وطنا لابد لكل قاضٍ شريف نزيه أن يمد يد العون لبلده ووطنه للحفاظ على مؤسسات الدولة والآن جاء الدور عليكم لعمل عظيم يخلده التاريخ وهو وقوفكم بجانب المواطنين وحماية إرادتهم في التعبير عن رأيهم في الاستفتاء والرسالة وصلت وأعتقد أن حضراتكم إن شاء الله تثبتون دائمًا إن القضاء المصري عظيم